المحاضرة الخامسة: الاقتصاد المبني على المعرفة

مع عالم يوصف بالتغير السريع والمستمر، بدأ نمط جديد من الاقتصاد قائم على أسس جديدة بالتطور بسرعة وعلى نطاق واسع، وأصبح يشكل جزءاً فاعلاً في كل نشاط وعمل ووظيفة، يعطي مزيداً من الفاعلية، ويحقق توافقاً أكبر مع احتياجات الناس والمجتمع دعي باقتصاد المعرفة، ولعل استخدام كلمة المعرفة مترافقة مع كلمة الاقتصاد لا توحي بظهور مصطلح جديد غير مستخدم من قبل، مما يدفع لتحديد ماهية المعرفة واقتصاد المعرفة ومفهومهما.

يمثل موضوع اقتصاد المعرفة رافدا معرفيا جديدا، سواء على صعيد النظرية الاقتصادية والأطر الفكرية والمنهجية، أو على مستوى التطبيقات العملية، برغم حداثة المصطلح أو المفهوم، فإن الدراسات الغربية قد شغلت نفسها خلال العقدين الماضيين بمحاولة تلمس مداخل منهجية للتعريف بمعالمه، خاصة وأن هذا المفهوم قد جاء مصاحبا وملازما لكثافة التفاعلات التي أوجدتها ثورة المعلومات بكل فروعها ومجالاتها.

يضم الاقتصاد المعرفي، قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات إضافة إلى كافة الأنشطة الرقمية في باقي قطاعات الإنتاج السلعي والخدمي الأخرى، ولا سيما المال والأعمال والسياحة والتأمين والنقل والمواصلات، يعتبر الاقتصاد اقتصادا معرفيا عندما تفوق أعداد العمالة في القطاعات المعرفية العمالة في القطاعات الاقتصادية الأخرى.

شهد حجم اقتصاد المعرفة نموا واضحا في الآونة الأخيرة، وعلى الرغم من وجود بعض الصعوبات التي تعتري عملية تقدير حجم تلك القطاعات، إلا أن معظم الدراسات قد قدرت ذلك الحجم باستخدام نسبة مساهمة قطاعات الاقتصاد المعرفي في الناتج المحلي الإجمالي، ووفق تقديرات الأمم المتحدة تساهم اقتصادات المعرفة بما لا يقل عن 07 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وتنمو بما لا يقل عن 10 في المائة سنويا.

مفهوم المعرفة: يمكن تعريف" المعرفة "أنها: المرحلة الأخيرة من مراحل تحول البيانات إلى معلومات، والتي تتحول بدورها إلى معرفة من خلال توفر بيئة معرفية ممكنة محيطة بهذا التحول مع ضرورة وجود ترابط أو علاقة عضوية متداخلة بين البيانات والمعلومات والمعرفة.(هبة عبد المنعم، سفيان قعلول: اقتصاد المعرفة، مجلة دراسات اقتصادية، ع 51، 2019، ص08.)، وتحولت المعرفة إلى مصدر من مصادر الثروة، ولعله سيكون أحد أهم مصادرها في القرن الحادي والعشرين، فقد ظهرت في النصف الثاني من القرن العشرين مجموعة من أقوى الشركات العالمية لم تستند في قوتها إلى أرصدتها المالية أو إلى موجوداتها المادية من بناء أو تجهيزات أو آلات، بل استندت إلى الكفاءة التنظيمية لدى الإدارة ومجموعة العلاقات والصلات والتطوير المستمر والإبداع والطرح المستمر لمبادرات جديدة.

ترميز المعرفة: تعكس المعرفة مدى السيطرة على الأشكال المختلفة للمعلومات ويمكن تقسيم المعرفة إلى أربعة أشكال هي:

أ –معرفة المعلومة. ب –معرفة العله. ج –معرفة الكيفية .د –معرفة أهل الاختصاص، وتعمل تكنولوجيا المعلومات الآن على ترميز هذه الأنواع من المعرفة وبالتالي تحويلها إلى سلع تؤثر(بشكل أكثر مباشرة مما مضى) في الاقتصاد والمال.

أ – معرفة المعلومة أو معرفة ماذا؟، تشتمل على معرفة الحقائق وهي أقرب ما تكون إلى معرفة المعلومات التقليدية.

ب – معرفة العلة أو معرفة لماذا؟، وتشتمل على معرفة الأسباب وراء ظواهر الطبيعة واستثمارها لخدمة الإنسان، وتكمن هذه المعرفة وراء التقدم العلمي والتكنولوجي ووراء الصناعة وإنتاج السلع المختلفة، وتتركز مصادر هذه المعرفة في وحدات التعليم والبحث والتطوير العام والخاص.

ج–"معرفة الكيفية "أو" معرفة كيف؟، وتشير هذه المعرفة إلى الخبرة في تنفيذ الأشياء سواء كانت هذه الأشياء هي إدارة الأفراد أو تشغيل العمليات أو تشغيل الأجهزة والآلات أو استخدامات التكنولوجيا المختلفة، وعادة ما تكون هذه المعرفة ملكًا للشركات والمؤسسات ويحتاج الحصول على بعضها إلى آليات مختلفة ومعقدة ومكلفة.

د" – معرفة أهل الاختصاص "أو "معرفة من؟، وتزداد حاليًا أهمية هذه المعرفة، معرفة من يستطيع عمل شيء ما لا بد منها لتنفيذ هذا العمل بشكل سليم واقتصادي، وتفعيل الاقتصاد حاليًا يحتاج لهذه المعرفة حاجة كبيرة، كما تسرع هذه المعرفة تنفيذ المشاريع تسريعًا أكيدًا وسليمًا.

إن تعليم السيطرة على هذه الأنواع الأربعة من المعرفة يتم عبر وسائط مختلفة، " فمعرفة المعلومة" "ومعرفة العلة "تؤخذان من الكتب والمؤسسات التعليمية والتدريبية ومن قواعد المعلومات، أما النوعان الآخران فلا يؤخذان كاملا إلا بالممارسة.

لكن توفير المعرفة وتحويلها إلى معلومات جعل من تكنولوجيا المعلومات أداة هائلة في وضع المعرفة في متناول العالم، خاصة وأن شبكات المعلومات مثل الأنترنت وغيرها تجعل المسافات قصيرة والزمن مختصر والتكلفة بسيطة والتداول سهلا .

إن هذا الترميز للمعرفة وتخزينها رقميًا انطلاقًا من توفرها كمعلومات على شكل كتب ومجلات وأوراق عمل ومراجع وفهارس وصور وصوت وأفلام ورسومات، إضافة لتسهيل نقلها عبر الشبكات الرقمية العالمية يجعلها أداة للتنمية الاقتصادية والثقافية والأمنية ذات دور فعال للغاية، وهذا ما يقربنا من " مجتمع المعلومات " الذي يولد وينقل ويستعمل المعرفة لخدمته في كافة المجالات.

إن توفير المعرفة وتحويلها إلى معلومات رقمية يجعلها تتحول إلى سلعة تزداد أنواعها يومًا بيوم ويزداد دورها في الاقتصاد العالمي الذي يتحول إلى " اقتصاد المعرفة". (محمد مراياتي: اقتصاد المعرفة تكنولوجيا المعلومات والتعريب، ص ص02، 03.)

تعريف الاقتصاد المعرفي:

يعرف الاقتصاد المعرفي بأنه دمج للتكنولوجيا الحديثة في عناصر الإنتاج لتسهيل إنتاج السلع ومبادلة الخدمات بشكل ابسط وأسرع، ويعرف أيضا بأنه يستخدم لتكوين وتبادل المعرفة كنشاط اقتصادي "المعرفة كسلعة"، وقد عرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاقتصاد المعرفي بأنه نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاية في جميع مجالات نشاط المجتمع الاقتصادي، والمجتمع المدني، والسياسة، والحياة الخاصة وصولاً لترقية الحالة الإنسانية، أي إقامة التنمية الإنسانية باطراد، ويتطلب ذلك بناء القدرات البشرية الممكنة والتوزيع الناجح للقدرات البشرية على مختلف القطاعات الإنتاجية. (بعاج الهاشمي، خنيش يوسف: دور

الاقتصاد المعرفي في تفعيل الإبداع التكنولوجي– دراسة تطبيقية حالة الجزائر–، الملتقى الدولي الأول حول: اقتصاديات المعرفة والإبداع، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، ص02.)

ويقصد أيضا بالاقتصاد المعرفي الذي يطلق عليه في بعض الأحيان كذلك "الاقتصاد الجديد" أو" اقتصاد المعلومات " الاقتصاد القائم على المعرفة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وتعتبر في إطاره المعرفة المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي، تعتمد اقتصادات المعرفة على توافر تقنية الاتصالات والمعلومات، وتستخدم الابتكار والرقمنة لإنتاج سلع وخدمات ذات قيمة مضافة مرتفعة.(مناد أمحمد، مختاري فيصل: اقتصاد المعرفة في الدول الناشئة دراسة قياسية خلال الفترة 1996- 2016، مجلة مجاميع المعرفة، مج06، ع02، أكتوبر 2020، ص347.)

ومن التعاريف التي حددت اقتصاد المعرفة بأنه"الاقتصاد الذي ينشئ الثروة من خلال عمليات المعرفة وخدماتها (الإنشاء، والتحسين، والتقاسم، والتعّلم، والتطبيق والاستخدام للمعرفة بأشكالها) في القطاعات المختلفة بالاعتماد على الأصول البشرية واللاملموسة ووفق خصائص وقواعد جديدة". (محمد أنس أبو الشامات: اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد28، العدد الأول، 2012 ، ص597.)

أما فيما يتعلق بمحفزات الاقتصاد المعرفي فتتمثل في العولمة وانتشار الشبكات مما أدى إلى زيادة انتقال المعلومات بشكل أسرع وأشمل.

مؤشرات اقتصاد المعرفة: لاقتصاد المعرفة مؤشرات تقرر أنَّه النمط السائد في اقتصاد ما، وتدلُّ على مدى النجاح في التوجه نحوه، مما يمكن من إجراء المقارنات بين الدول لتحديد مستوى التطور الاقتصادي الذي وصلت إليه، وتشمل المؤشرات التي تقيس مدخلات المعرفة ومخزونها وشبكاتها ونشرها ومخرجاتها وإدارتها، منها:

أ – نسبة المكون المعرفي في ثمن السلع والخدمات والمنتجات.

ب – الميزان التجاري للدولة فيما يتعلق بتجارة المعرفة (الصادرات المعرفية والواردات المعرفية) بما في ذلك ميزان المدفوعات التكنولوجي حسب نوع التكنولوجيا.

ج – مؤشرات التوجه نحو مجتمع المعلومات مثل مؤشرات البنية الأساسية (هواتف، حواسيب، شبكات ومنها الإنترنت والمحتوى الرقمي)، ومدى التقدم في تنفيذ تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجالات التجارة والحكومة والتعليم.

د – عدد براءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية بما فيها العلامات التجارية.

هـ – عدد سنوات الدراسة والتدريب بالنسبة إلى عمر الفرد.

و – نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي، وعدد الباحثين بالنسبة إلى عدد السكان.

ز – عدد حدائق التكنولوجيا أو البحث أو العلم وعدد حاضنات التكنولوجيا.(محمد أنس أبو الشامات: المرجع السابق، ص ص598، 599.)

خصائص اقتصاد المعرفة:

المعرفة هي أحدث عوامل الإنتاج والأكثر أهمية بين عوامل الإنتاج التقليدية الأخرى، وهي العمال والمواد الأولية ورأس المال، وهذا ما يطرح دلالات عميقة تؤكد ان رأس المال الفكري أو المعرفي هو أكثر أهمية من رأس المال المادي وأن "عمال المعرفة هم الرأسماليون الجدد الذين يملكون أغنى وأثمن عوامل الثروة، وعلى رأي المفكر الاقتصادي "دراكر" (P. E. Drucker) أنه في القرن الماضي كانت مساهمة الإدارة تتمثل في زيادة إنتاجية العامل اليدوي، لكن الأكثر أهمية زيادة إنتاجية العمل المعرفي.

يتسم الاقتصاد الجديد أو الاقتصاد القائم على المعرفة بعدد من الخصائص والسمات، يمكن توضيحها كالتالي:

1- **الدور المتنامي للابتكار والبحث العلمي** : حيث يتعين على مؤسسات الأعمال في إطار الاقتصاد المعرفي العمل وفقا لنظام فعال من الروابط التجارية مع المؤسسات الأكاديمية والعلمية المحلية والدولية وغيرها من المنظمات التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية.

2- **التعليم المستمر أساس زيادة الإنتاجية والتنافسية الاقتصادية** : لذا يتعين على الحكومات أن توفر المناخ الملائم لتحفيز المهارات البشرية وصقل مهارات الأفراد الإبداعية بما يتواكب مع احتياجات سوق العمل، كذلك يتعين على الحكومات في هذا السياق دمج تقنية المعلومات والاتصالات في المناهج التعليمية لخلق جيل قادر على امتلاك أدوات إدارة الاقتصاد الجديد.

3- **قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المحفز الأساسي للنمو** : تعتبر البنية التحتية المبنية على تقنية المعلومات والاتصالات أساس الاقتصاد الجديد حيث توفر التقنيات التي ينتجها ذلك القطاع عمليات نشر وتجهيز المعلومات والمعارف وتكييفها مع الاحتياجات المحلية، كذلك يؤدي نمو عمليات هذا القطاع إلى توسيع حجم ونطاق الأسواق التي تتعامل معها المؤسسات والشركات المحلية، ويزيد من كفاءة عملياتها بشكل عام.

4- **أهمية وجود بيئة اقتصادية مواتية لتفعيل آليات الاقتصاد الجديد** : يستلزم الاقتصاد الجديد وجود بيئة اقتصادية مواتية من شأنها حفز المشروعات وتشجيع الارتباط ما بين المؤسسات العلمية والبحثية ومؤسسات الأعمال، كذلك لابد من أن توفر تلك البيئة المواتية كل الأطر القانونية والسياسية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو، وذلك بما يشمل سياسات إتاحة تقنية المعلومات والاتصالات لكافة المواطنين، وإلغاء أو خفض التعريفات الجمركية على المنتجات التقنية، وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

5- **المعرفة سلعة عامة** : المعرفة في هذا الاقتصاد تقترب من كونها سلعة عامة فعندما تظهر المعرفة وتنتشر يصبح من السهل على كافة أفراد المجتمع الاستفادة منها وتصبح التكلفة الحدية لتوفيرها لأفراد إضافيين تساوي الصفر، والمعرفة في هذا الاقتصاد تشكل المادة الخام الأساسية غير القابلة للنضوب على المدى الطويل، حيث إن طبيعة المعرفة تزداد مع الاستخدام ولا تنضب وفي هذا السياق توفر فقط عمليات حماية الأسرار التجارية وحقوق النشر والعلامات التجارية وبراءات الاختراع بعض الحماية لمبتكري المعرفة لوقت زمني محدد.

6- **رأس المال المعرفي هو العنصر الأساسي المحدد للتنافسية** : تعتمد قدرة أي دولة على الاستفادة من اقتصاد المعرفة وتوليد الدخل على مدى سرعتها في التعلم واكتساب مهارات معرفية جديدة والتواصل مع المجتمع المعرفي العالمي .فرأس المال المعرفي هو

العنصر المحدد للقدرة التنافسية للمشروعات، فما تمتلكه المشروعات من رأس مال معرفي ومهارات بشرية والتوليفات المختلفة لطرق الإنتاج والإدارة التي تتبعها المنشأة تمثل رأس المال المعرفي، تزداد قوة المشروعات التنافسية مع تزايد مستويات التقنية والتطور المعرفي والقدرة على الابتكار المستخدمة في خلق السلع والخدمات بما يزيد العائد على الاستثمار ويضاعف إمكانات النمو، للحفاظ على الوضع التنافسي، لابد وأن تتسارع قدرة المشروعات على الابتكار بما يفوق قدرة المنافسين على الابتكار.

7- **سيادة أسواق المنافسة الكاملة** : يتسم الاقتصاد الجديد بكونه أقرب لسيادة أسواق المنافسة الكاملة حيث يجد المستهلكون في هذا الاقتصاد العديد من المنتجين للسلعة الواحدة، يمتلك كل منهم نصيب سوقي محدود مقارنة بباقي البائعين ويعرضون تلك السلع بأسعار منافسة، تتوافر في هذا الاقتصاد المعلومات الكاملة عن السلعة من كافة أنحاء العالم ويتم توصيلها للمستهلكين في أي مكان في العالم عبر شبكات الاتصال.

8- **أهمية امتلاك العمالة لمهارات التكيف والتعلم السريع** : تتسم العمالة الماهرة في الاقتصاد الجديد بقدرتها على التقاط المعلومات وتحويلها إلى معرفة قابلة للاستخدام، وقدرتها على التكيف والتعلم بسرعة وامتلاك المهارات اللازمة لذلك، إضافة إلى إتقان التعامل مع تقنية المعلومات وتطبيقاتها في مجال العمل، والقدرة على التعاون والعمل ضمن فريق وإتقان مهارات الاتصال، كما لا يغني ذلك عن امتلاك مهارات إضافية مميزة، من بينها إتقان أكثر من لغة بما يساعد على التعامل في بيئة عالمية، وإتقان العمل خارج حدود الزمان والمكان، والقدرة على إدارة العمل سواء كان ذلك في بيئات عمل تقليدية أو افتراضية.

9- **ارتباط أسرع المهن نمواً بتقنيات قطاع المعلومات والاتصالات** : تتمثل أسرع المهن نموا في إطار الاقتصاد الجديد في المهن المرتبطة بشكل معقد بتقنيات المعلومات والاتصالات بشكل مباشر.

10- **نقص الكوادر والمهارات** : هناك العديد من الوظائف التي لا تجد من يشغلها، وخاصة الوظائف التي تتطلب مهارات في تقنية المعلومات، وسيعاني قطاع الأعمال ليجد المهارات المعرفية المطلوبة، وهو ما يتطلب انفتاح سوق العمل بما يمكن من سد فجوة المهارات لا سيما مع انتشار الشبكات الإلكترونية التي أصبحت تيسر فرص العمل عن بعد، وكذلك إمكانية تنفيذ الأعمال في دول أخرى من خلال عمليات التعهيد، مؤخرا أشارت العديد من الدراسات إلى أن التراجع الذي يشهده العالم في مستويات الإنتاجية حاليا إنما يعزى إلى نقص العمالة الماهرة في قطاعات توليد المعرفة والقطاعات المستندة عليها حيث بات من الصعب على العمالة مجاراة التطور التقني السريع والمتلاحق المطلوب كمهارات للانضمام والبقاء في سوق العمل.

11- **الدور الاقتصادي المتنامي لشركات إنتاج التقنية والمعرفة** : باتت شركات إنتاج التقنية والمعرفة تلعب دورا اقتصاديا متناميا ربما بات يفوق المقومات الاقتصادية لدول بأكملها .فعلى سبيل المثال، تفوق القيمة السوقية لأكبر خمس شركات تعمل في نطاق الاقتصاد الجديد الناتج المحلي الإجمالي لدول بكامل قطاعاتها، إضافة لما سبق وبشكل عام تصل حصة الأصول المعرفية إلى 80 في المائة من قيمة الشركات متعددة الجنسيات في قائمة أكبر 500 شركة بالعالم، وهو ما يؤكد أن المعرفة أصبحت أساس النشاط الاقتصادي بدلا من الموارد المادية والطبيعية. (هبة عبد المنعم، سفيان قعلول: المرجع السابق، ص ص12-16.)ينظر أيضا (خالد ياسين الشيخ: الاقتصاد المعرفي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، رسالة ماجستير، جامعة

دمشق، سوريا، 2015- 2016، ص ص07- 10.) ينظر أيضا (بن سعيد لخضر: واقع تكنولوجية الإعلام والاتصال وأثرها على التنمية الاقتصادية –دراسة حالة الجزائر–، أطروحة دكتوراه، جامعة سيدي بلعباس، 2014- 2015، ص31 وما بعدها).

وأوجز "روبرت غرانت"(Rober M. Grant) أبرز خصائص اقتصاد المعرفة كما يلي:

1- المعرفة هي العامل الرئيس في الإنتاج.

2- التركيز على اللاملموس كالأفكار والعلامات التجارية بدلاً من الآلات والمخزونات والأصول المالية.

3- أنه شبكي من خلال تطور وسائل الاتصالات الجديدة.

4- أنه رقمي، وهذا له تأثير هائل على حجم وخزن ومعالجة المعلومات.

5- أنه افتراضي حيث أصبح العمل الافتراضي حقيقة ممكنة مع الرقمنة وشبكات الانترنت.

6- تضاؤل قيود الزمان المكان وانخفاض التكلفة مع تطور التكنولوجيا الجديدة " الانترنت".

ركائز الاقتصاد المعرفي: يستند اقتصاد المعرفة في أساسه على أربعة ركائز وهي على النحو التالي:

1. البحث والتطوير: يمثل مجموعة من الأنشطة التي تعتمد المعارف والخبرات كمدخلات، وتكون مخرجاتها معرفة جديدة، أو توسيع لمعرفة قائمة، ويعد استقصاء منهجيا في سبيل زيادة المعرفة ونظام فعال من الروابط التجارية مع المؤسسات الأكاديمية وغيرها من المنظمات التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية.

2. التعليم: وهو من الاحتياجات الأساسية للإنتاجية والتنافسية الاقتصادية، حيث يتعين على الحكومات أن توفر اليد العاملة الماهرة والإبداعية أو رأس المال البشري القادر على إدماج التكنولوجيات الحديثة في العمل، وتنامي الحاجة إلى دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فضلا عن المهارات الإبداعية في المناهج التعليمية وبرامج للتدريب مدى الحياة، وتتبنى خطة التنمية التوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة من خلال التركيز على التعليم الذي ينشر المعرفة التي تؤسس قدرات تمكن من نقل المعرفة وتراكمها ثم توليدها واستثمارها في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة في أنشطة الإنتاج، ويشكل التعليم المنظومة الرئيسة لنشر المعرفة في المجتمع، بدءًا من رياض الأطفال وانتهاءً بالتعليم ما بعد التدرج، ففي ظل التوجه نحو مجتمع المعرفة، تصاعد الاهتمام العالمي بتنشئة الأطفال، وخاصة خلال مرحلة التعليم ما قبل المدرسي(التحضيري) وقد تجلى هذا الاهتمام في إطلاق العديد من البرامج العالمية في هذا المجال.

3. البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: التي تسهل نشر وتجهيز المعلومات والمعارف وتكييفه مع الاحتياجات المحلية، لدعم النشاط الاقتصادي وتحفيز المشاريع على إنتاج قيم مضافة عالية.

4. الحاكمية الرشيدة: ويقصد به دور الحكومات في توفير الإطار الاقتصادي والحوافر لمجتمع الاعمال وغيرها من السياسات التي تعمل علي رفع اقتصاد المعرفة، بالإضافة إلى الأداء الفعلي للاقتصاد، وتهدف هذه السياسات إلى جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر إتاحة ويسر، وتخفيض التعريفات الجمركية على منتجات تكنولوجيا وزيادة القدرة التنافسية

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة...الخ.(بعاج الهاشمي، خنيش يوسف: المرجع السابق، ص ص03، 04.) ينظر أيضا (محمد فتحي عبد الهادي: اقتصاد المعرفة في الأدبيات العربية دراسة تحليلية ودورس مستفادة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ص165.)

أهم مظاهر اقتصاد المعرفة

رافق ظهور اقتصاد المعرفة تحولات عديدة نجمت عنه أو أدت لظهوره، وسنتطرق لبعض المظاهر العامة لاقتصاد المعرفة وبعض المظاهر الأخرى والتي ترتبط بالخدمات البنكية.

01- التجارة الالكترونية: عملية البيع والشراء للسلع والخدمات الكترونيا وإتمام صفقات الأعمال المحسوبة باستخدام الانترنت والشبكات والتكنولوجيا الرقمية الأخرى، ومن المنظور المباشر فالتجارة الالكترونية ما هي إلا بيئة تمكن وتسهل عملية البيع والشراء للمنتجات والخدمات عبر الانترنت، فالمنتجات من الممكن أن تكون ملموسة مثل الكتب والأقراص المدمجة وغيرها ومن الممكن أن تكون غير ملموسة أو خدمات مثل شراء معلومات معينة أو كتاب الكتروني أو يمكن الحصول على خدمة استشمارات أو أخبار معينة.

02- **الحكومة الالكترونية:** إن التطور في تكنولوجيات المعلومات والاتصال والتجارة الالكترونية أدى إلى ظهور ما يسمى بالحكومة الالكترونية، ومصطلح الحكومة يقصد به تدبير الشؤون العامة وليس فقط مجموع المؤسسات المكلفة بذلك ولا يوجد تعريف جامع لمصطلح الحكومة الالكترونية نظرا للأبعاد التقنية والإدارية والتجارية والاجتماعية التي تؤثر عليها الحكومة الالكترونية، فقد عرفت بأنها: " أتمتة وتحويل العمليات والأنشطة الحكومية إلى شكل الكتروني يمكن من تقديم الخدمة للمواطن وقطاع الأعمال عن بعد باستخدام وسائل وشبكات الاتصال الحديثة كالإنترنت والهواتف وغيرها مما يكفل فعالية الخدمة وسرعة آدائها."

مزايا الحكومة الالكترونية: تتمثل في الآتي

– وجود درجة عالية من التفاعل بين الموظف الحكومي وطالب الخدمة من خلال شبكة الأنترنت أو غيرها من وسائل الاتصال التقنية دون أن يتطلب ذلك اتصالا مباشرا بينهما.

– تقديم خدمات ذات جودة عالية وبالتكلفة نفسها وفي توقيت واحد لعدد من طالبي الخدمة ما يحقق المساواة في المعاملة.

– سهولة وصول طالب الخدمة من خلال شبكات الأنترنت من أي مكان وفي أي وقت بخلاف الوسائل الأخرى كالهاتف وغيرها التي تتطلب وجود مقدم الخدمة.

–إسهامها في تقديم خدمات جيدة لذوي الاحتياجات الخاصة بشكل مباشر.

– تعمل على رفع مستوى الوعي بتقنية المعلومات والاتصالات لدى أفراد المجتمع من خلال التعامل مع هذه التقنية.

– انخفاض عدد الأوراق التي يتم استخدامها في إجراء وتنفيذ المعاملات نتيجة الاعتماد على الوثيقة الالكترونية المتاحة بين طالب الخدمة والحكومة وهي بذلك تتميز بسرعة الإجراءات وقلة عدد المستندات.

– تبسيط الإجراءات المطلوبة والتنسيق بين الأجهزة الحكومية وزيادة الشفافية.

– تقليل الوقت الذي يستهلكه المواطن للحصول على المعلومات من الأجهزة الحكومية.

– تحسين مناخ الأعمال والاستثمار لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

– زيادة الشفافية الحكومية وتدعيم الإجراءات المضادة للفساد.

– تمكن العملاء من التسوق والتعرف على الخدمات الحكومية طوال 24 ساعة يوميا على مدار العام فلا مجال للإجازات والعطل.

– تمكن المؤسسات الحكومية من الاتصال بالمواقع المختلفة للحصول على التوريدات اللازمة بأنسب وأفضل العروض.

03– الابتكار المصرفي: تعد ظاهرة الابتكار قوة دافعة أساسية في مجال التطورات الحديثة التي تشهدها الأعمال المصرفية في الوقت الراهن كما أنه من المتوقع في المستقبل استمرار الابتكار كقوة رئيسية في هذا المجال نظرا للتطورات التكنولوجية المتلاحقة.

تعريفه: يمكن النظر إلى الابتكار بمعناه الواسع على أنه"توظيف واستخدام مبكر لفكرة ما بواسطة بنك وتجسيدها في شكل خدمة تتميز عن بقية الخدمات المصرفية"، وهناك وجهة نظر أخرى ترى أن الابتكارات تشمل المنتجات المصرفية التي تزود عملاء البنك بخبرة جديدة وغير مألوفة أو فريدة واستثنائية، وتشمل وجهة النظر هذه النظم والأساليب والأدوات التي تجعل تلك المنتجات في متناول العملاء في الوقت والزمان المناسبين وبسعر يرضي هؤلاء العملاء، وقد تأخذ عملية الابتكار شكلين الأول هو ابتكار منتجات جديدة، والثاني ابتكار أساليب جديدة، هذين الشكلين قد يكونان مكملان لبعضهما البعض. (هبة عبد المنعم، سفيان قعلول: المرجع السابق، ص ص12– 16.)

خصائص إدارة البنك الداعمة للابتكار:

– تتمتع بثقة في قدراتها.

– تستطيع تحمل المخاطرة.

– ترغب في اقتناص الفرصة السوقية المتاحة للبنك.

– يمكنها السيطرة بقوة على الأفراد العاملين بالبنك.

– قادرة على تحمل النتائج غير متوقعة.

اقتصاد المعرفة في الجزائر:

بحسب مصادر البنك الدولي نجد أن الإنفاق على البحث والتطوير حسب البيانات المتوافرة لا تتجاوز % 0.1 من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، أما الباحثون العاملون في مجال البحث والتطوير فكان عددهم 170 باحثا لكل مليون نسمة وذلك سنة 2007،كما بلغ مستخدمو الهاتف في الجزائر 93.7 لكل 100 شخص و11.2 مستخدمو الأنترنت لكل 100 شخص أيضا، و32.7 مشتركو الهاتف المحمول لكل 01 مليون مشترك. (محمد أنس أبو الشامات: المرجع السابق، ص607.).

تسيطر ثلاث دول على النتاج الفكري عن الموضوع هي: مصر54 ، الجزائر 34 الأردن 27 بمجموع 115 مادة بنسبة % 60.8 من مجمل النتاج العربي، وتحتل الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية المرتبة 87 بمعدل 3.96.

تتناول دراسة مصطفى بو درامة لسنة 2014 واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر، وهي تعمل على تحديد نقاط الضعف والقوة بالنسبة لاقتصاد المعرفة في الجزائر باستخدام نظرية SWOT.

وقد تبين أنه رغم المجهودات المبذولة تعاني الجزائر من نقص المعرفة نشرا وإنتاجا وتوظيفا، وهذا ما يفسر بضعف البنية التحتية في مجال تقنيات المعلومات والاتصال والبحث والتطوير التقني، وكذلك هشاشة الأسس التي تعتمد عليها اقتصادياتها، وهذا ما جعل انتقالها إلى الاقتصاد المعرفي يمر بفترة أطول، رغم زيادة الاهتمام والوعي الذي تبديه الدولة الجزائرية.

إن تنمية اقتصاد قائم على المعرفة يقتضي توافر بيئة اقتصادية ومؤسساتية سليمة تسمح بتثمين دور المعرفة في الاقتصاد انتاجا ونشرا واستخداما، وفي هذا الصدد سجلت الجزائر في ركيزة النظام الاقتصادي والمؤسساتي على علامة 2.78 من أصل 10، وهي علامة متدنية إذا ما قورنت بمتوسط دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا الذي يقدر ب5.30.

الناتج المحلي الاجمالي: يشهد الاقتصاد الجزائري تعافيا ملموسا ابتداء من أواخر التسعينات بمعدل نمو سنة 2007 يتراوح حول 4.4% مع تباين وتفاوت بين القطاعات الاقتصادية (الفلاحة، المحروقات، الأشغال العمومية البترولية، صناعات خارج المحروقات، البناء والأشغال العمومية، النقل والمواصلات، التجارة، الخدمات).

التجارة الخارجية: لايزال تحرير التجارة في الجزائر متواصلا في إطار تطبيق اتفاقية الشراكة الأوروبية ومفاوضات المنظمة العالمية للتجارة، وكنتيجة لذلك فإن حجم المعاملات التجارية الخارجية للجزائر في تزايد مستمر وتمثل دول الاتحاد الأوروبي والو.م.أ اهم الشركاء التجاريين للجزائر، وتتضمن السلع المصدرة، المنتجات الطاقوية ومشتقاتها وبعض المنتجات المصنعة وتستورد السلع الغذائية والمعدات الاستثمارية الصناعية مع فائض في الميزان التجاري مع ارتفاع في حجم الصادرات والواردات من سنة 2000 إلى سنة 2007، وإذا لم يصحح هذا الخلل فإن الاتجاه العام للميزان التجاري الجزائري سيميل نحو العجز في المستقبل.

المالية الوطنية: ظلت الميزانية العامة للدولة الجزائرية تسجل عجزا طيلة الفترة الممتدة من 2000 إلى 2007 وتعتبر الموازنة العامة أداة هامة ومؤثرة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

مستويات الأسعار: تم تسجيل ارتفاع تدريجي في معدل التضخم السنوي في الجزائر بلغ نسبة 4.44 % سنة 2008، وكان الانشغال الرئيسي للحكومة الجزائرية المحافظة على استقرار الأسعار حتى تتمكن من الاستفادة من معدل صرف ثابت وتنافسي.

مكونات النظام الاقتصادي والمؤسساتي في الجزائر: تعد البيئة الاقتصادية والمؤسساتية الممكنة لخلق ونشر المعرفة من أهم العوامل المساعدة في التحول نحو اقتصاد المعرفة، وتتمثل في:

دور الحكومة: بقيت الحكومة الجزائرية هي المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي منذ الاستقلال وتشرف حاليا على سلسلة من برامج التنمية التي تهدف إلى الاندماج السريع في اقتصاد المعرفة المعولم الآخذ في التنامي، وفي هذا السياق تواجه الجزائر ثلاث تحديات رئيسية هي:

- الاستغلال الأمثل لمواردها الطاقوية وتوظيفها لخدمة التنمية.
- تحقيق الاعتماد على المحروقات وتنمية اقتصاد وطني منتج.
- تحسين مستوى الخدمات الاجتماعية خاصة التعليم والصحة.

يتأتى ذلك من خلال ثلاث سياسات رئيسية هي:

- تدعيم التوازن الضريبي والإدارة السليمة لعوائد المحروقات.
- مراجعة القوانين والتنظيمات التي من شأنها الحد من نمو القطاع الخاص خاصة المتعلقة منها بمناخ الأعمال، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، القوانين الضريبية وتطوير الهياكل والبنى التحتية.
- السهر على توجيه الموارد العمومية لخدمة المجتمع وحاجياته.

لقد ساعدت هذه الإصلاحات الحكومة الجزائرية على تحقيق تقدما ملحوظا في ما يخص دور الدولة في النشاط الاقتصادي، لكن يبقى عليها فقط مهمة تحسين مناخ الاستثمارات بسرعة.

الاستثمار الأجنبي المباشر: لقد بذلت الجزائر مجهودات جبارة لتهيئة مناخ استثماري جاذب للاستثمارات حيث صدر قانون متعلق بترقية الاستثمار في الجزائر (93-12) الذي حمل جملة من القواعد والمبادئ والإجراءات التي تهدف إلى تحرير الاقتصاد الجزائري وذلك بإرساء قواعد اقتصاد السوق وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار، كما دعمت سياسة التحفيز على الاستثمار الأجنبي المباشر بإبرام عدة اتفاقيات دولية في هذا المجال مع العديد من الدول الاجنبية، وكذا إنشاء وكالات وطنية تسهر على رعاية ودعم الاستثمار، مثل: وكالة ترقية الاستثمار ودعمه ومتابعته، رغم ذلك لم تنعكس بشكل ايجابي على أرض الواقع حيث بقيت أرقام الاستثمارات الأجنبية متواضعة إذ لم يتعدى عددها خلال الفترة 2002- 2010 عتبة 528 مشروعا أجنبيا بقيمة 1.693 مليار دينار جزائري، وهو ما نسبته 25 %من إجمالي الاستثمارات الكلية.

تحتل الجزائر مذيلة الترتيب في كل المؤشرات ذات الصلة بالاستثمار ومناخ الأعمال، لذا يستوجب على الحكومة مباشرة إصلاحات سريعة، لأن الاحتكاك بالشريك الأجنبي يعد مصدرا مهما من مصادر نقل المعرفة وشرطا للنهوض باقتصاد المعرفة المحلي.

السوق المالية: تم تأسيس بورصة الجزائر في شهر ديسمبر 1990 برأس مال قدره 3200000 دينارا جزائريا تحت اسم شركة القيم المنقولة وفي فيفري 1992 تم رفع رأسمالها إلى 9320000 دينارا جزائريا، كما تغير اسمها إلى بورصة القيم المتداولة، أما حاليا فتتكون السوق المالية الجزائرية من ست مؤسسات مدرجة هي: شركة سونلغاز، الجزائرية للاتصالات، فندق الأوراسي، مجمع صيدال، شركة دحلي ومؤسسة أليانس للتأمينات، كما يتوقع انضمام 11 مؤسسة عمومية أخرى.

نلاحظ ضيق السوق المالية الجزائرية خاصة من حيث عدد المتعاملين، كما أن حجم التداول لايزال ضعيفا إذ لا يتعدى معدل تداول الأسهم نسبة 04% من الاوراق المعروضة، الأمر الذي يعكس إلى حد ما حركية سوق المال الجزائرية وثقافة التعامل في مثل هذه المنتجات المالية لدى جمهور المستثمرين، إلا أن الخبراء الاقتصاديين يراهنون على الدور المستقبلي الذي يمكن أن تلعبه هذه المؤسسة.

رأسمال المغامر: أول صندوق تم تأسيسه في الجزائر يحمل هذا المعنى سنة 1991 تحت اسم شركة المساهمة المالية الجزائرية- الأوروبية ولا يزال يسجل أداء متواضعا فيما يتعلق بتمويل المشاريع المبتكرة، وساهم في تمويل عشرة مشاريع فقط، وبعدها تم إنشاء صندوق آخر لرأسمال المغامر سنة 2006 تحت اسم الصندوق المغربي للملكية الخاصة بمساهمة عدد من المؤسسات المالية الدولية، إن غياب سوق رأسمال المغامر هو سمة بارزة في السوق المالية الجزائرية، ولعل ظهوره الباهت راجع إلى تدني النشاط الابداعي في الجزائر.

القطاع المصرفي: حاولت الجزائر جاهدة تطوير وعصرنة منظومتها المصرفية، ولا تزال البنوك العمومية تسيطر على الوساطة المالية وسوق منح القروض، لذا فالسوق المالية الجزائرية لا تزال في مرحلتها الجنينية، وتطبيق الاصلاحات التنظيمية لا يزال متأخرا، ويعاني الجهاز المصرفي من سيطرة القطاع الحكومي عليه والحصول على القروض لا يزال صعبا نظرا لطول فترة الانتظار والشروط والضمانات المبالغ فيها، إضافة إلى العديد من الاجراءات الإدارية والمالية المبهمة.

ولتحسين دور الجهاز المصرفي ينبغي على الحكومة الجزائرية أن تدفع سياستها في ثلاثة جوانب أساسية هي:

- خصخصة البنوك العامة على المدى المتوسط والبعيد.
- تحسين البيئة التشغيلية للبنوك للتحكم في تكاليف الوساطة.
- تنظيم السيولة والقروض للتقليل من المخاطر.

حوكمة المؤسسات: تعرف الحوكمة على أنها العادات والمؤسسات التي تمارس بها السلطة في بلد ما ، وحسب هذا التعريف فإنها تتضمن العمليات التي يتم من خلالها اختيار مراقبة واستبدال الحكومات، إضافة إلى قدرة الحكومة على الصياغة والتطبيق الفعال للسياسات الملائمة، ومدى احترام الأفراد والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية بينهم، ولقياس فاعلية الحكومة في أي بلد يجب استخدام المؤشرات الآتية:

- حرية الرأي والمسؤولية.
- الاستقرار السياسي وغياب العنف.
- فعالية الحكومة عن طريق جودة الخدمات العامة ونوعية الخدمات المدنية ومصداقية التزام الحكومة تجاه هذه السياسات.
- جودة المشرع.
- سيادة القانون.

– مراقبة الفساد.

يظهر تقرير البنك العالمي حول قضايا الحوكمة أن الجزائر على الرغم من مؤشراتها السلبية والمتدنية جدا في هذا الاتجاه إلا أنها أظهرت تحسنا في فعالية اجهزتها الحكومية ومؤشرات التحكم في الفساد بين سنتي 2002 و2008.

كما تظهر مؤشرات حوكمة المؤسسات نتائج سلبية هي الأخرى، فعلى الرغم من أن أكثر من 65% من المؤسسات الجزائرية هي مؤسسات عائلية، وأن اكثر من 90% من هذه المؤسسات هي مؤسسات متناهية الصغر، وبالتالي لا تخضع لقواعد وممارسات الإدارة الحديثة، وعلى الرغم من أن حقوق المساهمين تتمتع بحماية ظاهرية، إلا أن غياب التنظيم والتشريع حول حوكمة المؤسسات يضعف ويقلص من حماية صغار المساهمين.

شبكات الحماية الاجتماعية: على الرغم من المعضلات الاجتماعية التي تواجه الحكومة الجزائرية إلا أنها استطاعت أن تحقق تقدما ملحوظا في عدد من المؤشرات الاجتماعية خلال العشر سنوات الأخيرة، وهذا نتيجة سياسة التنمية الاجتماعية التي تنتهجها الحكومة والتوسع في الانفاق العام، وتزايد مستويات التحويلات الاجتماعية، ليظهر ذلك جليا في متوسط أمل الحياة الذي وصل 71 سنة عام 2002، وانخفاض عدد وفيات الأطفال الرضع من 12% بداية التسعينات إلى 3.9% سنة 2002 ، كما أن التحسينات في التعليم أدت الى انخفاض نسبة الأمية.

إن استراتيجية الحكومة الجزائرية لتحسين المستوى المعيشي للأفراد وتمتين الحماية الاجتماعية تأخذ بعدين رئيسيين: الأول يتعلق بمجموعة من التدخلات المباشرة الهادفة لتحسين الحالة الاجتماعية للأفراد وتشجيع النمو في المناطق النائية، والثاني يتمثل في تطوير نظام شامل للحماية الاجتماعية.

حقوق الملكية الفردية: يسهر عليها المعهد الوطني للملكية الفردية، وصنفت الجزائر في ما يخص الوعي بحقوق الملكية الفكرية في المرتبة 105 عالميا من أصل 139 دولة شملها التصنيف، بعد أن كان المرتبة 120 في تصنيف سنة 2009، وعلى الرغم من هذا التحسن النسبي إلا أن أداء المعهد الوطني للملكية الفكرية في ما يتعلق ببراءات الاختراع الجديدة لا يزال ضعيفا بفعل البيروقراطية والمستخدمين غير الأكفاء ونقص الجانب التشريعي، وبالتالي فإن هذه المؤسسة بحاجة ماسة الى التطوير من حيث الهياكل والتجهيزات والمستخدمين إذا أرادت تثمين دورها في إطار التحول نحو اقتصاد المعرفة.

التقييم الدولي لاقتصاد المعرفة في الجزائر: استطاعت الجزائر أن تحصل على علامة 2.75 في مؤشر اقتصاد المعرفة خلال سنة 2009، أي أقل من متوسط دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي يقدر بـ5.47، واحتلت بذلك المرتبة 15 في ترتيب دول المنطقة من أصل 189 دولة والمرتبة 105 عالميا، وعلى الرغم من تحسن ترتيبها العالمي منذ سنة 1995 بسبع مراتب إلا أنها لاتزال في موضع ضعف كبير مقارنة بدول المنطقة، ومقارنة بإمكانياتها الهائلة التي تتوافر عليها، والجدول التالي يوضح تطور مؤشرات اقتصاد المعرفة في الجزائر خلال سنتي 1995 و2009.

	مؤشرات اقتصاد المعرفة	النظام الاقتصادي	الابداع	التعليم	تكنولوجيا المعلومات والاتصال
1995	3.24	2.12	2.5	3.52	4.81
2009	2.75	2.78	2.22	3.59	2.42

يوضح الجدول حقيقة التأخر الكبير للجزائر فيما يتعلق بمؤشرات اقتصاد المعرفة مقارنة بدول منطقة شمال إفريقيا أو على الصعيد الزماني.

النتائج الأساسية لاقتصاد المعرفة لدول شمال إفريقيا سنة 2009: توضح البطاقة تراجعا كبيرا للجزائر في كل من مؤشر الأبحاث العلمية بقيمة 2.22 مقارنة بأعلى علامة في تونس 7.78، ومؤشر براءات الاختراع 2.22 مقارنة بأعلى علامة في مصر 5.56، أيضا نلاحظ انخفاضا كبيرا بالنسبة للجزائر في مؤشر سيادة القانون بعلامة متوسطة تساوي 1.67 مقارنة بتونس 5.56، اما عن أضعف علامة خاصة بالجزائر فكانت من نصيب الحواسيب الشخصية أين سجلت معدل 0.95 مقارنة بأعلى معدل مسجل في تونس وهو 4.71، وإذا اخترنا مقارنة الجزائر بدول العالم ستكون النتائج أقل بكثير على اعتبار أن دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا من أضعف الدول فيما يتعلق باقتصاد المعرفة.

لا تزال الجزائر في مرحلة ضعيفة في ما يتعلق باقتصاد المعرفة، حيث تعاني جميع ركائز اقتصاد المعرفة السابقة من اختلالات هيكلية كبيرة، جعلت الجزائر تحتل مؤخرة الترتيب بالنسبة لمعظم دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وبمعدلات دون المتوسط عموما. (بن سعيد لخضر: المرجع السابق، ص ص239- 280.)